تقدّم به الكاتب المصري أحمد بهاءالدين من أجل انشاء دولة فلسطينية «تضم الأردن بضفّتيه، الشرقية والغربية، اضافة إلى قطاع غزة»، ليصار بذلك إلى «اعادة اسم فلسطين الى أرض فلسطين... واعادة شعب فلسطين إلى أرض فلسطين». واعتبر بهاءالدين أن «هذا الشعار هو، بغير شك، الشعار المنطقي والمناسب للمرحلة التي نحن فيها. انه يحدد حجم الخطوة الأولى، والضرورية، التي لا بدّ لنا من انجازها أولاً، وهي اعادة قوى العدوان إلى خطوط ٥ يونيو [حزيران] قبل ان نفكّر في خطوة أخرى»[١١]. وكما هو متوقّع، أثار اقتراح بهاءالدين حملة انتقادات شديدة في الأوساط الفلسطينية، التي كانت أعلنت، على مختلف تياراتها، معارضتها لمجمل النهج السياسي الذي قرّرته قمة الخرطوم. وقد اثار هذا الاقتراح التباسات اضافية، نتيجة تقاطعه مع اقتراحات مشابهة تقدم بها بعض الجهات الاسرائيلية في سياق التفاعلات التي أحدثتها نتائج حرب حزيران (يونيو) داخل الوسط السياسي الاسرائيلي.

وقد اصبح من المعروف، الآن، ان نشوة الانتصار التي عمّت المجتمع الاسرائيلي، بعد حرب حزيران (يونيو)، ترافقت، عند بعض النخب الاسرائيلية، مع احساس بالقلق على مستقبل اسرائيل من تبعات التغيّر الديمغرافي الذي يمكن أن يؤدي اليه ادخال مليون فلسطيني من سكان الأراضي التي تمّ احتلالها العام ١٩٦٧ تحت سيطرة اسرائيل، وما يترتب على ذلك من اضعاف لنسبة الأكثرية اليهودية في الدولة. ويمكن التقدير، هنا، ان ضغط هذا الهاجس كان من بين جملة الدوافع التي يمكن ان تساعد في تفسير الاقتراح الذي تقدّم به عضو الكنيست الاسرائيلي، يوري أفنيري، من أجل ادراج مشروع تحويل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة إلى جمهورية فلسطينية متّحدة مع اسرائيل على جدول أعمال الكنيست، وهو الاقتراح الذي رفض، في حينه، من جانب الكنيست، استجابة لطلب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والامن، الذي أعلن ان الحكومة الاسرائيلية «لا تتغافل عن هذه المسألة؛ لكنها ترى ان الوقت لم يحن، بعد، لذلك». وقد أعاد أفنيري طرح مشروعه في العام ١٩٦٨، خلال مؤتمر لحركة «القوة الجديدة» التي يتزعّمها، حيث جدّد دعوته إلى اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع بشرط «انشاء اتحاد فيدرالي بين الدولة المقترحة واسرائيل، وارتباط الدولتين بحلف دفاعي، وسياسي، واقتصادي»[١٢]. ومهما تكن طبيعة الدوافع التي كمنت وراء اقتراح أفنيري، والمرامي التي استهدفها هذا الاقتراح، فان ما تجدر ملاحظته هو أن الدعوة إلى انشاء دولة فلسطينية، مهما يكن شكلها وشروط انشائها، اقتصرت على بعض قوى المعارضة الهامشية في اسرائيل، في حين أجمعت الأحزاب الصهيونية الرئيسة على رفض هذه الدعوة، جملة وتفصيلاً؛ هذا فيما امتنعت الحكومة الاسرائيلية عن اعلان أي موقف رسمي بشأن مستقبل الأراضي التي احتلتها خلال الحرب. وعلى الرغم من أن المعلومات المتوفّرة عن تلك المرحلة تشير إلى أن مكاتب ضباط الحكم الاسرائيلي، التي أنشأتها اسرائيل لادارة شؤون الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، شهدت عقد لقاءات متكررة بين مسؤولي هذه المكاتب وبعض الزعامات الفلسطينية المحلية، وان محور البحث في بعض هذه اللقاءات كان حول امكانية الوصول إلى صيغة مقبولة لقيام دولة فلسطينية إلى جوار دولة اسرائيل، وبدعم منها، إلّا أن الحكومة الاسرائيلية حرصت على عدم الزام نفسها بنتائج هذه المباحثات، وعلى عدم تبنّيها بشكل رسمي، وهو الأمر الذي يوضحه بشكل خاص اقتصار هذه المباحثات على بعض الموظفين المختصين في الشؤون العربية دون غيرهم من الوزراء أو المسؤولين في احزاب الائتلاف الاسرائيلي الحاكم[١٣]. ولعل أقصى ما يمكن قوله، في هذا المجال، هو ان غموض الموقف الاسرائيلي، خلال تلك الحقبة، من مستقبل الأراضي المحتلة، شجّع بعض الزعامات الفلسطينية المحلية على اطلاق دعوات من أجل الدخول